(٦)

محور الفلسطينيين في إسرائيل: «من الاحتواء إلى العداء»

امطانس شحادة

مدخل

تم في التقارير الإستراتيجية السابقة لـ «مدار»، عرض التغيرات التي طرأت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة أكتوبر وحرب لبنان على علاقة الفلسطينيين في إسرائيل مع الدولة. وأوضحنا أن دولة إسرائيل لا ترى في المواطنين الفلسطينيين مواطنين متساوي الحقوق مع المواطن اليهودي، بل أعداء في معظم الحالات، وبيّنا أن هذا التعامل يعكس إجماعا يشمل متخذي القرارات في الدولة، والسواد الأعظم من شرائح المجتمع الإسرائيلي.

وتعكس حالة الإجماع هذه نفسها على محاولات المؤسسة الحاكمة فرض قواعد تعامل جديدة على المواطنين العرب تهدف إلى تكريس حالة «اللا مواطنة» الكاملة، المشروطة والمهددة، وتؤسس لفرض قواعد صارمة لقواعد «الديمقراطية» المتاحة أمام الأقلية العربية، يُحَدد فيها سقف المطالب الجماعية المتاحة للأقلية الفلسطينية وفقا لاحتياجات وضروريات المشروع الصهيوني. كما ادعينا انه في سنوات التسعينيات، قامت الدولة بتكثيف استعمال «الجزرة» بغية احتواء الأقلية الفلسطينية دون التنازل عن آليات التبعية والإقصاء. لقد سادت في سنوات التسعينيات قناعة لدى صناع القرار بشأن الأقلية الفلسطينية مفادها انه يمكن احتواء «مشكلة الأقلية الفلسطينية» بدفع «ثمن» معقول، دون المساس بالطابع اليهودي للدولة ودون المساس بطابعها «الديمقراطي».

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة أكتوبر وتنامي التيار الوطني داخل الأقلية الفلسطينية؛ ونشر وثائق الرؤية المستقبلية في أواخر العام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وإبداء عدم رضا على صيغة النظام القائم، والمطالبة بإقامة دولة كل مواطنيها (نزع يهودية الدولة)، بدأت إسرائيل بتشديد شروط المواطنة الممنوحة للأقلية، وحدود المسموح والممنوع لوسائل العمل السياسي. بل إن عدداً من صناع القرار السياسي والأمني أعلنوا بشكل رسمي أن العرب في إسرائيل باتوا يشكلون

خطراً استراتيجياً على دولة إسرائيل كدولة يهودية.[1] تحت هذه المستجدات تغيرت القناعات لدى صناع القرار في إسرائيل، وباتت قضية «الأقلية الفلسطينية» تتطلب حلولاً جذرية، تتركز أكثر على زيادة جرعات الاحتواء المباشر وغير المباشر، بالترافق مع زيادة وتيرة استعمال «العصا»، وتفعيل صارم لآليات التبعية خاصة الاقتصادية. ومن الممكن إجمال مجموعة من تجليات تحول العلاقة مع العرب من خلال:

- سياسة عدائية أكثر وضوحا تجاه الأقلية الفلسطينية.
- قضم مستمر في صيغة المواطنة الممنوحة للأقلية الفلسطينية.
- تحديد سقف مطالب الأقلية الفلسطينية بحيث يمكنها، في أفضل الحالات، المطالبة بحقوق فردية ومطالب بتحسين الأحوال المعيشية دون ربطها بالبعد السياسي القومي.
- تنامي المطالبة بالتعامل مع ما يسمى التهديد الديمغرافي للأقلية الفلسطينية على الطابع اليهودي للدولة، وباتت مشاريع تهجير الأقلية أو قسم منها أكثر رواجا وشرعية.[2]

تميزت الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٠ وحتى بدايات ٢٠٠٩ بمحاولات الاحتواء والترغيب المعمول بها من قبل الدولة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل،[3] وتجلت من خلال العمل على تفعيل برنامج الخدمة المدنية الطوعي وربطه بإغراءات مالية، بالتوازي مع استخدام آليات الترهيب والملاحقات السياسية والأمنية وسن قوانين تمس بالفلسطينيين.[4] غير أن تلك السياسات لم تشمل محاولة فرض قبول المضمون والطابع اليهودي للدولة على المواطنين الفلسطينيين بواسطة القوانين أو ربط الولاء بالحقوق. ولعل هذا التغيير هو الميزة الأبرز للعام ٢٠٠٩.

يمكننا الادعاء أن العام **٢٠٠٩ يشكل مفصلا في تعامل الدولة والأغلبية اليهودية مع الفلسطينيين في إسرائيل**، نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات تراكمت في السنوات الماضية، ابتداء بانتفاضة الأقصى، مرورا بحرب لبنان ونشر الوثائق المستقبلية وانتهاء بالحرب على غزة، ونتائج الانتخابات الأخيرة لدى المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني. يمكننا في هذه المرحلة استشراف الإطار العام لتعامل الدولة مع الفلسطينيين في السنوات القادمة، وذلك بالارتكاز على الفرضيات التالية:

١. بات واضحًا لصنّاع القرار في إسرائيل، أنّهم لم ينجحوا في طمس الهُويّة الوطنيّة والانتماء الفلسطينيّ للفلسطينيين في إسرائيل، ولم ينجحوا في صقل وعي سياسيّ يفرض على الأقليّة أنماط تصرّف سياسيّ مقبول على المجتمع الإسرائيليّ. وهذا يعني فشل مؤسّسات الدولة وسياسات العصا والجزرة في أسرلة الفلسطينيّين في إسرائيل.

٢. **بروز شبه إجماع بين الأحزاب الصهيونيّة الأساسيّة على قبول خطاب ليبرمان وحزبه «إسرائيل بيتنا» الذي يطالب بسَنّ قانون يقرن بين قَسم الولاء للدولة -من جهة-، والمواطَنة -من جهة أخرى-، ويدعو لتبادل مناطق بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينيّة المستقبلية.**

وبالإمكان التكهّن بأنّ حكومة نتنياهو لن تكتفي باستمرار الوضع القائم والإبقاء على محاولات كبح المَطالب القوميّة والسياسيّة للأقليّة الفلسطينيّة، بل ستنتقل إلى التهديد المباشر والمساومة على المواطَنة الممنوحة للأقليّة. وسوف

تطالِب الأقليّة الفلسطينيّة بحسْم موقفها على نحو نهائيّ في مسألة قبول الشروط الإسرائيليّة للإبقاء على المواطَنة، بل إدراج هذه المطالب في برنامج عمل الحكومة. في **المقابل يمكن إيجاز المَطالب من الفلسطينيين في إسرائيل على النحو التالي**:

١. القبول بمواطَنة تحت سقف الشروط الإسرائيليّة، والتخلّي عن الهُويّة القوميّة الجماعيّة ومطالب الحقوق الجماعيّة لأقليّة وطن أصليّة، والاكتفاء بالحقوق الفرديّة المنتقصة.
٢. التصريح بقبول إسرائيل كدولة الشعب اليهوديّ.
٣. قبول الادّعاء الإسرائيليّ أنّ تحقيق المَطالب القوميّة للفلسطينيّين في إسرائيل سيكون فقط بواسطة إقامة دولة فلسطينيّة في المناطق المحتلة.
٤. قَوْنَنة نهائيّة للمكانة الدونيّة للفرد الفلسطينيّ في إسرائيل في جميع المجالات.
٥. في حال عدم الرضوخ للشروط الإسرائيليّة، سيأتي التهديد بحلّ تبادل الأراضي أو السكّان مع السلطة الفلسطينيّة، وبفرض الاحتواء بواسطة قانون الجنسيّة.

سنعمل في هذا التقرير على توضيح التغيرات في علاقة الدولة بالمواطنين الفلسطينيين من خلال عدة محاور، منها: استمرار تشريع القوانين التي تمس المكانة القانونية والسياسية للفلسطينيين في إسرائيل؛ السياسات الحكومية العنصرية تجاه الفلسطينيين؛ شرعنة الاعتداءات على الفلسطينيين؛ مواقف الدولة والمجتمع اليهودي من معارضة الفلسطينيين للحرب الإسرائيلية على غزة؛ وصول اليمين المتطرف إلى سدة الحكم، وعدم انهيار التيار الوطني داخل المجتمع الفلسطيني. كما سوف نستعرض بعض المعطيات الرقمية حول الفلسطينيين في إسرائيل كونها توضح بعض الجوانب من سياسات الدولة تجاههم.

معطيات عامة ٢٠٠٨

بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل (لا يشمل ذلك القدس المحتلة والعرب في الجولان المحتل) بداية العام ٢٠٠٨ قرابة مليون و ٢٩٦ ألف عربي، تصل نسبتهم إلى ١٨٪.[٥]

منهم ٥١٪ من الذكور و٤٩٪ من الإناث، وأعمار ٥٧٪ منهم لا تزيد عن ٢٥ سنة فيما وبلغ متوسط الأجيال ٢٠,١ سنة.

يعيش نحو ٩٤٪ من مجموع المواطنين الفلسطينيين في مجمعات سكانية مدنية وقروية. ٨٤٪ منهم في البلدات والمدن العربية؛ و٨٪ في القرى غير المعترف بها. ويتضح فقا للمسح الاجتماعي الاقتصادي الذي أعده «ركاز» (بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل التابع لمركز الجليل») وجمعية الأهالي، أن نسبة المشاركة في قوى العمل لدى الفلسطينيين قد بلغت في العام ٢٠٠٧ نحو ٤٣٪ مقارنة ب ٥٩٪ لدى المواطنين اليهود. وان ١٩٪ من النساء العربيات يشاركن في قوى العمل مقابل ٥٦,٢٪ لدى النساء اليهوديات. وقد **بلغت نسبة البطالة لدى الفلسطينيين ١٠,١ ٪ مقابل ٧٪ لدى المواطنين اليهود**. أما بالنسبة لمعدل دخل الأسر العربية مقابل اليهودية فنجد أن هناك فروقاً

شاسعة بين المجموعتين، إذ **بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة العربية قرابة ٦٩٠٠ شيكل مقابل ١٣٣٠٠ هي المتوسط العام بين الأسر اليهودية في إسرائيل**. متوسط الإنفاق للأسرة العربية ٧٠٠٠ شيقل مقابل ١١٥٠٠ لدى الأسر اليهودية. ووفقا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية بلغ الدخل السنوي للفرد الفلسطيني في إسرائيل ٨٠٠٠ دولار مقابل قرابة ٣٠٠٠٠ دولار للفرد اليهودي.

تظهر هذه المعطيات أن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل هو مجتمع فتي يتمركز بالأساس في مناطق الشمال، ويعيش في دونية اقتصادية مقارنة مع المجتمع اليهودي. ولا ينتج هذا الاختلاف في المكانة الاقتصادية، بالضرورة من مواصفات الفرد الفلسطيني التعليمية فقط، بل يعكس أساسا مكانة سياسية مختلفة ونهج تعامل منحاز من قبل مؤسسات الدولة، كما سنبين في الصفحات التالية.

التشريع المميز ضد الفلسطينيين في إسرائيل

- **قانون المواطَنة (التعديل السابع) ٢٠٠٨**

صادق الكنيست الإسرائيليّ في ٢٨ أيّار العام ٢٠٠٨، بالقراءتين الثانية والثالثة على اقتراح قانون المواطَنة (التعديل التاسع).[٦] يمنح تعديل القانون دولةَ إسرائيل إمكانيّةَ سلب مواطَنة أيّ مواطن يُتّهم «بخرق الولاء لدولة إسرائيل». وبناء على تعديل القانون، يحقّ «لمحكمة الشؤون الإداريّة، وبناءً على طلب وزير الداخليّة، سلبُ مواطَنة أيّ فرد قام بخرق الولاء لدولة إسرائيل، شريطة ألاّ يبقى هذا الفرد بعد سحب مواطنته دون أيّة مواطَنة.»[٧]

ويعرّف القانون «خرق الولاء لدولة إسرائيل» بكلّ ممّا يلي:

- العمل الإرهابيّ كما عُرّف في قانون تمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٥، والمساعدة أو الحثّ في عمل إرهابيّ أو المشاركة على نحو فعّال في منظّمة إرهابيّة كما عُرّفت في القانون المذكور؛
- أيّ عمل يشكّل خيانة حسب القانون الجنائيّ، أو التجسّس الخطير؛
- الحصول على مواطَنة أو حقّ الإقامة الدائمة في أيّ من الدول أو المناطق التالية: إيران، أفغانستان، لبنان، ليبيا، السودان، سوريّة، العراق، باكستان، اليمن، مناطق قطاع غزّة.

يتّضح من خلال قراءة ملحق تفسير اقتراح القانون، أنّ القانون موجَّه -في الأساس- ضدّ المواطنين العرب، الذين عارضوا معارضةً شديدةً حربَ لبنان العام ٢٠٠٦، وكان هذا موقفًا يناقض موقف الإجماع الصهيونيّ اليهوديّ حول دوافع الحرب ونتائجها.[٨] في شرحه للقانون، يقول عضو الكنيست غلعاد أردان (الليكود): «خلال المواجَهات مع الفلسطينيّين، وخلال حرب لبنان الأخيرة التي فُرضت على إسرائيل، واجهْنا مرّة تلو المرّة تماثُلَ المواطنين العرب مع أعداء الدولة ومع التنظيمات الإرهابيّة، لذلك يجب على السلطة التشريعيّة توفير أدوات ناجعة بيد مطبّقي القانون لمحاربة هذه الظاهرة».[٩]

منع لَمّ شمل العائلات لسنة أخرى

- **تمديد سَرَيان مفعول قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لعام ٢٠٠٣ :**

صادقَ الكنيست الإسرائيليّ في الأوّل من شهر حزيران العام ٢٠٠٨ ، وبغالبيّة ٢١ صوتًا ومعارضة ٨ أصوات على **تمديد سَرَيان مفعول قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل سنة إضافيّة** . وعليه أصبح القانون ساري المفعول حتّى شهر حزيران ٢٠٠٩ . وينصّ تعديل القانون من العام ٢٠٠٣ على ما يلي : «لا يُسمح لسكّان الضفّة الغربية وقطاع غزّة بالسكن الدائم (في إسرائيل)، إذا قرّر وزير الداخليّة أو القائد العسكريّ للمنطقة أنّ صاحب الطلب، أو أحد أفراد عائلته، قد يشكّل خطرًا على أمن دولة إسرائيل، وذلك حسب المقتضَى وبناء على رأي عناصر الأمن المختصّة . »[١٠]

رغم تعريف القانون على أنّه أمر الساعة، أي قانون مؤقّت، فقد جرى تمديده منذ سُنّ لأوّل مرّة في حزيران ٢٠٠٣ ثماني مرّات . وفي حزيران العام ٢٠٠٨ ، وقد صادق الكنيست على تمديده بالرغم من قرار المحكمة العليا، الذي أقرّ أنّ القانون غير دستوريّ . كذلك أصدرت المحكمة العليا، في أيّار ٢٠٠٨ ، أمرًا مشروطًا (أمرًا مؤقتا)، وذلك استجابة لالتماس قدّمه مركز **عدالة** ومؤسّسات حقوق إنسان أخرى، العام ٢٠٠٧ ، ضدّ تمديد القانون وتوسيع سَرَيان مفعوله، حيث أمرت المحكمةُ الدولةَ بتفسير عدم إلغائها للقانون رغم كوْنه غير دستوريّ .[١١]

وبناء على تعديل قانون المواطَنة، لا يحصل فلسطينيّو المناطق المحتلّة المتزوّجون من مواطنين إسرائيليّين على أيّة مكانة قانونيّة في إسرائيل، وبالتاليّ يُمنعون من الحصول على الجنسيّة أو حقّ الإقامة الدائمة . كما يحرم القانون مواطني إسرائيل (عمليًا من المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل)، ممارسة حقّهم في تأسيس عائلات في موطنهم هم . وفي آذار ٢٠٠٧ ، صادق الكنيست على تعديل القانون وتوسيع منع لَمّ الشمل ليشمل مواطني «دولة معادية» –سورية؛ لبنان؛ إيران؛ العراق– وكلَّ مَن يعيش في منطقة تجري فيها «عمليّات تهدّد أمن إسرائيل»، وَفق ما يحدّدها جهاز الأمن العامّ» .[١٢]

وعلى الرغم من الحجّة الأمنيّة المطروحة لتبرير تعديل القانون، فإنّ هدفه الحقيقيّ هو محاربة ما يسمّى «الخطر الديمغرافيّ» الذي تخشاه المؤسّسة الإسرائيليّة . وقد عبّر رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون، وغيرُهُ من متّخذي القرارات، عن هذه المخاوف، وقالوا إنّ هدف التعديل هو منع تكاثر العرب في إسرائيل .[١٣]

- **تعديل قانون أساس الكنيست (التعديل ٣٩) : مكوث مرشّح في دولة عدو بصورة غير قانونيّة**

صادق الكنيست في ٣٠ حزيران العام ٢٠٠٨ ، بالقراءتين الثانية والثالثة على تعديل قانون أساس الكنيست (مكوث مرشّح في دولة عدوّ بصورة غير قانونيّة) .[١٤]

يَحرم تعديلُ القانون هذا كلَّ مواطن إسرائيليّ من الترشيح للكنيست إذا زار دولة يعرّفها القانون الإسرائيليّ على أنّها دولةُ عدوٍّ، دون إذن من وزير الداخليّة، خلال فترة سبع سنوات قبل ترشّحه . أمّا دول العدوّ حسب القانون، فهي دول عربيّة وإسلاميّة فقط، كسوريّة، ولبنان، والعراق، وإيران . وهذا يعني أنّ القانون يبتغي منع المواطنين العرب، أو على الأقلّ مَن ينوي من بينهم الترشيح للكنيست، من زيارة دول عربيّة .

الدولة تمتنع عن محاكمة رجال الشرطة المتّهَمين بقتل مواطنين عرب

بعد مرور ثماني سنوات على أحداث هبّة أكتوبر ٢٠٠٠، وانقضاء خمس سنوات على نشر توصيات لجنة أور، التي اعتقدت بإمكانيّة التعرّف على رجال الشرطة الذين أطلقوا النار، وأنّه ينبغي تقديم لوائح اتّهام ضدّهم،[١٥] قرّر المستشار القضائيّ للحكومة عدم التدخّل في قرار وحدة التحقيقات مع الشرطة (ماحش) الذي يقضي بإغلاق ملفّات التحقيق.

في تشرين الأوّل عام ٢٠٠٨، أرسلت لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة إلى رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، عريضة موقّعة من ربع مليون مواطن عربيّ، يطالبون بمحاكمة المسؤولين عن مقتل ١٣ شابًا عربيًا في تشرين الأول ٢٠٠٠. في ردّ رئيس الحكومة على العريضة، قال إنّه «لا يستطيع ولا ينوي التدخّل في قرارات المستشار القضائيّ للحكومة».[١٦]

يتّضح أنّ عدم تطبيق القانون على رجال الشرطة، المتّهمين بقتل مواطنين عرب، قد ساهم مساهمة غير مباشرة في مقتل المزيد من المواطنين العرب برصاص الشرطة. **فمنذ تشرين الأول ٢٠٠٠، قَتل رجال الشرطة والجيش سبعة عشر مواطنًا عربيًا**.[١٧] في آذار العام ٢٠٠٨، اعتدى اثنان من رجال الشرطة بصورة وحشيّة على مواطن عربي من قرية شقيب السلام في النقب. وقد توفّي المواطن في تمّوز في العام نفسه، بعد أن كان فاقدًا الوعي طيلة أربعة أشهر.[١٨]

الاعتداء على المواطنين العرب في عكّا

على الرغم من تواجد مشترك لسكان عرب ويهود في مدينة عكا الساحلية، إلا انه لا يمكن الادعاء بوجود تعايش بين المجموعتين. فمنذ احتلال عكا، عاش معظم الفلسطينيين الذين بقوا فيها في داخل المدينة القديمة، فيما يعيش اليهود في الأحياء الجديدة. وقد بدأ قسم من المواطنين العرب ينتقل إلى الأحياء الجديدة فقط في السنوات الأخيرة. في المقابل كانت هناك محاولات لتعزيز تواجد اليهود في مدينة عكا خاصة بعد هبة تشرين الأول ٢٠٠٠ وذلك بواسطة نقل مدارس دينية شبه عسكرية «يشيفوت» للمدينة، ومن ثم نقل جزء من المستوطنين الذين نقلوا من مستوطنات القطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع. إضافة إلى العوامل التاريخية والقومية والسياسية، فقد كانت هذه التحولات مصدر توتر في العلاقات بين المواطنين اليهود والعرب. فعلى غرار واقع الفلسطينيين في إسرائيل، لم يلغ التواجد في حيز جغرافي مشترك الفروق القومية والسياسة والاجتماعية والاقتصادية بين المجموعتين، بل على العكس، زادت الهوة بينهما اتساعا وتنامى عداء المجتمع اليهودي وكراهيته للفلسطينيين. في هذه الظروف، فان مسألة وقوع تصادم عنيف كان مسألة وقت وذرائع. وقد حقق يوم الغفران في العام ٢٠٠٨ ذريعة كافية للسكان اليهود للاعتداء على الفلسطينيين في عكا.

سافر توفيق جمل –وهو من سكّان مدينة عكّا– عشيّة يوم الغفران،[١٩] في ٨/ ١٠/ ٢٠٠٨، بسيّارته لإعادة ابنته التي كانت في زيارة لأقربائها الذين يسكنون في حيّ مختلط في عكا («شيكون مزراح»). ولدى دخوله إلى الحيّ، هاجمت مجموعة من الشبّان اليهود سيّارته بالحجارة. دخل جمل إلى منزل أقربائه في الحيّ، واتّصل بالشرطة. في تلك الأثناء، كان حشد من الشبّان اليهود يحاصرون البيت الذي كان فيه خمسة عشر شخصًا. وقام الشبّان اليهود برشق البيت بالحجارة. وبناءً على شهادة أفراد العائلة، وقف رجال الشرطة يتفرّجون على الشبّان اليهود ولم يفعلوا

شيئًا. وسرعان ما انتشر الخبر في عكّا، وشاع نبأ قتل أحد العرب ممّن كانوا في البيت المحاصَر. فقام البعض ببثّ نداء للمواطنين العرب، عبر مكبّرات الصوت، ودعوتهم لتخليص المحاصَرين وإنقاذهم. أمّا رجال الشرطة، فكانوا يفاوضون المعتدين اليهود للسماح للمحاصَرين بمغادرة البيت. ولم يجْرِ تخليص المحاصَرين إلاّ بعد عدّة ساعات؛ عند ذاك عاد مئات الشبّان العرب، الذين قَدِموا لإنقاذ المحاصَرين، إلى بيوتهم في البلدة القديمة. في طريق العودة، قام بعضهم بإلقاء الحجارة على سيّارات ومتاجر ليهود.[٢٠] كانت هذه نقطة الانطلاق لهجوم مجموعات من الشباب اليهود على الأحياء العربية وسكانها.

في يوم الخميس التاسع من تشرين الأوّل، بعد انقضاء العيد، بدأت مجموعات يهودية بالاعتداء على المواطنين العرب وأملاكهم (على البيوت والسيّارات والحوانيت). واستمرّت الاعتداءات على العرب في اليوم التالي، الجمعة، ولم تهدأ إلاّ في يوم السبت (الحادي عشر من تشرين المذكور). خلال الأعمال العدوانيّة، قام اليهود بإحراق اثنتي عشرة سيّارة يمتلكها مواطنون عرب، وتسبّبوا في جرح العديد منهم.[٢١] خلال ثلاثة أيّام الشغب، اعتقلت الشرطة أربعة وخمسين شخصًا، نصفهم من اليهود والنصف الآخر من العرب. وقد جاء في تقرير اللجنة من أجل عكّا: «حين أُحضِر المعتقلون إلى المحكمة، تم وعلى نحو منهجيّ، إطلاق سراح غالبيّة المعتقلين اليهود، بينما مُدِّد اعتقال المعتقلين العرب»،[٢٢] وذلك رغم أنّ «اليهود كانوا العنصر الأكثر فعّاليّة في الإخلال بالنظام في عكّا»، وذلك تبعا لما صرّح به قائد شرطة منطقة الشمال[٢٣]، الذي تواجد طيلة أيام الشغب في المدينة.

شَكّلت أحداثُ عكّا ذروة توتر العلاقات بين المواطنين اليهود والعرب في عكا، خاصة بعد انتقال مستوطنين يهود للسكن في عكا بهدف تقوية «الوجود اليهودي» في المدينة. واغتنم العديد من القيادات اليهوديّة الأحداث للتحريض العنصريّ ضدّ الأقلية العربيّة. وصرح في هذا الإطار **رئيس بلدية عكا، شمعون لنكري: «عكّا كانت لنا، وستبقى لنا إلى أبد الآبدين. ولن نسمح لأيّ شخص المسّ بهذه المدينة. هنالك من يريد إفسادها، ولكنّنا لن نسمح له»**.[٢٤]

انعكست أحداثُ عكّا على الوجود العربيّ في ما يسمى «المدن المختلطة» والتجمّعات يهوديّة التي يسكنها العرب. ففي يافا، كُتبت العديد من شعارات «الموت للعرب» على جدران البيوت العربيّة.[٢٥] وفي نتسيرت عيليت (التي أقيمت في ستينيّات القرن الماضي على أراض صودرت من المواطنين العرب في مدينة الناصرة)، صرّح زئيف هيرطمان، الذي كان مرشَّحًا لرئاسة البلديّة، أنَّ الوجود العربيّ في المدينة مشكلة خطيرة يجب معالجتها، واقترح منح العرب «حقّ العودة إلى الناصرة العربيّة»،[٢٦] أي ترك مكان سكناهم والانتقال إلى الناصرة العربيّة.

تداعيات الحرب على غزة

أطلقت إسرائيل، المرحلة الأولى من حربها على غزّة صبيحة يوم السبت ٢٧ كانون الأوّل ٢٠٠٨، وسقط في هجماتها الجوية الأولى نحو ٢٠٠ فلسطينيّ وأصيب المئات[٢٧]. ولدى سماع الأنباء، بدأ المواطنون الفلسطينيّون في إسرائيل بسلسلة من أعمال الاحتجاج؛ حيث خرجت مظاهرة عصر ذلك اليوم من وسط مدينة الناصرة. وفي مساء اليوم نفسه، نظّمت الأحزاب العربيّة مظاهرة جماهيريّة في المدينة بدأت بصورة منظّمة وبدون أحداث غير اعتياديّة

وبدون تدخّل الشرطة[٢٨]. **وتصاعدت الأعمال الاحتجاجيّة مع استمرار الحرب وتصاعُد همجيّتها، وبلغت ذروتها في مظاهرة سخنين بتاريخ ٣-١-٢٠٠٩ والتي شارك بها قرابة ١٥٠ ألف فلسطيني، وتعد الأكبر منذ نكبة ١٩٤٨.**

أظهرت الحرب الإسرائيلية منذ بداياتها الفروق الجذريّة بين موقف اليهود وموقف العرب. وبحسب استطلاع «مقياس الحرب والسلم» الذي أجراه مركز تامي شطاينمتس لدراسة السلم في جامعة تل أبيب بعد بدء الحرب بأسبوع ونصف الأسبوع، اتّضح أنّ ٩٤٪ من اليهود يؤيّدون الحرب، وَ ٩٢٪ يعتبرونها مُجْدِيةً أمنيًا لإسرائيل. ٩٢٪ من اليهود أيّدوا الهجوم الجوّيّ على قطاع غزّة، وذلك رغم الأضرار التي لحقت بالبنى التحتيّة ومعاناة المدنيّين. في المقابل، عارض ٨٥٪ من المواطنين الفلسطينيّين الحرب[٢٩]. وهو الموقف الذي لم يرق للأكثريّة اليهوديّة وزعاماتها، فطُولِبَ المواطنون الفلسطينيّون بالوقوف جانبًا وعدم معارضة الحرب أو التماثل مع أبناء شعبهم في قطاع غزّة.[٣٠]

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشر الحقوقيّ والمحاضر د. شلومو تسيدق مقالاً في صحيفة «هآرتس»، وجّه من خلاله تحذيرًا مباشرًا للمواطنين العرب[٣١]. جاء فيه «. . . كان المتوقَّع أن يتعلّم عرب إسرائيل الصمت (على الأقلّ) في مثل هذه الأوقات، إن لم يستطيعوا التعاطف مع معاناة دولة اليهود ومدنها الجنوبيّة. . . على جميع مواطني إسرائيل التعبير عن ولائهم للدولة، ولقراراتها الديمقراطيّة. . . ومن ليس في استطاعته أن يكون شريكًا في هذه الديمقراطيّة، لأنّها تتناقض مع هُويّته القوميّة، فليذهب من هنا إذًا وليهاجر إلى دولته الجديدة. وغزّة هي خَيار فعليّ».

لم يكن موقف تسيدق هذا نشازا في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ؛ فلقد عبّر بعض السياسيّين وبعض متّخذي القرارات في إسرائيل عن مواقف مماثلة. ففي خطاب له، في ٢٩ كانون الأوّل، خلال جلسة خاصّة للكنيست لمناقشة الحرب، قال رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو: «أقول لعرب إسرائيل تقيّأوا المتطرّفين من داخلكم، وحافظوا على نسيج التعايش بيننا؛ وللمتطرّفين أقول: حاذروا، فسوف نعمل بيد من حديد ضدّ مؤيّدي حماس في داخلنا. . . نحن نطالب جميع مواطني إسرائيل بالولاء التامّ للدولة. من ليس لديه الولاء التامّ للدولة التي يعيش فيها، سيجد صعوبة في المطالبة بجميع الحقوق منها[٣٢]».

أمّا وزيرة الخارجيّة تسيبي ليفني، فقد اختارت توجيه رسالة تهديد إلى قيادات المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل؛ إذ قالت الوزيرة: «إنّها [هذه الحرب] أيضًا مِحكّ للقيادات العربيّة في إسرائيل. أنتم تجعلون الجماهير العربيّة في دولة إسرائيل، تسير على حبل دقيق، ولا يمكنكم تجاوز الخطّ الواضح الذي يفصل بين المسموح والممنوع، بين الشرعيّ وغير الشرعيّ، بين الأخلاقيّ والخطأ. على كلّ واحد أن يختار طرفًا، والخَيار ليس بين عروبتكم وإسرائيل أو الشعب اليهوديّ؛ الخَيار المطلوب هو اختيار الطرف الصحيح، ونحن في الخندق نفسه، فدولة إسرائيل مع جميع الأطراف المعتدلة في المنطقة، بما في ذلك السواد الأعظم من الجماهير الفلسطينيّة وفي العالم العربيّ، مقابل جهة الإرهاب، جهة التطرّف. سيّداتي، هنا لا توجد منطقة وسطى[٣٣]».

وفي الاجتماع نفسه، قال عضو الكنيست ليبرمان: «أعتقد أنّه حان الوقت لوضع معادلة واضحة بين المواطَنة والولاء، بين التأمين الوطنيّ والخدمة الوطنيّة، بين المطالَبة بحقّ العودة وحقّ التهجير. . . لذلك، لا ينبغي التردّد، فهؤلاء الأشخاص الذين يشكّلون هنا طابورًا خامسًا، الذين يشكّلون ذراعًا سياسيًا في كنيست إسرائيل للمخرّبين من تنظيم حماس؛ هذا

العمل هو خيانة فعليّة، ونحن في فترة حرب. التماثل مع العدوّ في فترة الحرب؛ ليس له سوى تعريف واحد هو: الخيانة. لذا لا ينبغي التردّد، ويجب ممارسة الطرد، طرْد مَن يقوم بالتحريض يوميًا... حان الوقت لكسر الصمت. حان الوقت لنرى قيادة عربيّة معتدلة تقول قبل كلّ شيء: نحن مواطنون إسرائيليّون ونحن معكم[٣٤]».

وبالإضافة إلى التهديدات التي وجّهها السياسيّون إلى المواطنين العرب، قامت الشرطة الإسرائيليّة بالبطش بهم خلال احتجاجاتهم. لكن، على العكس من الأحداث السابقة، بدل استعمال العنف استغلّت الشرطة عامل القوّة لردع وترهيب المواطنين العرب. وعلى ما يبدو، إنّ هذا كان نوعًا من استخلاص عِبَر مواجهات تشرين الأول العام ٢٠٠٠ حيث قتلت الشرطة خلالها ١٣ شابًا عربيًا؛ أي إنّ الأعمال الاحتجاجيّة للجماهير العربيّة لم تتطوّر إلى أحداث عنيفة. فقوّات الشرطة لم تدخل إلى مراكز المدن والقرى العربيّة خلال الاحتجاجات لِلَجْم المظاهرات[٣٥]، منها مظاهرة سخنين الكبرى، مع ذلك، لم تتردّد الشرطة في استخدام العنف (لكن بغير الرصاص الحيّ) لتفريق مظاهرات محلّيّة لم تتضمّن أيّ تهديد -كمظاهرة الطلاّب العرب في جامعة حيفا، حيث اعتقلت الشرطة ١٢ طالبًا وجرحت ٨ آخرين[٣٦].

خلال الأيّام الأولى من أيّام الحرب، ومع انطلاق موجة الاحتجاجات، استدعى جهاز المخابرات العامّة (الشاباك) السكرتير العامّ للجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، أيمن عودة، وحقّق معه حول دوره في تنظيم المظاهرات وكتابة مقالات ضدّ الحرب، وطالبه بِـ«لجم» موجة الاحتجاج[٣٧]. كما استدعى الشاباك عشرات الناشطين في حزب التجمّع للتحقيق معهم، وحذّرهم من المشاركة في تنظيم مظاهرات الاحتجاج ضدّ الحرب[٣٨]. ووفقا لتقارير صحافية **اعتُقل خلال فترة الحرب على غزة ٧٦٣ شابًا عربيًا خلال المظاهرات، من بينهم كان هناك ٢٤٤ معتقَلاً دون سنّ الثامنة عشرة.** «بالإضافة إلى اعتقال المتظاهرين، جرت اعتقالات وإجراءات أخرى في صفوف القيادات العربيّة؛ فقد اعتُقِلَ الأمين العامّ لحزب التجمّع، عوض عبد الفتاح، لليلة واحدة ثمّ أُطلِق سراحه دون تقديم لائحة اتّهام. كذلك اعتُقِل القياديّان في حركة أبناء البلد: محمّد كناعنة ورجا إغباريّة[٣٩].»

بدأت الحرب على غزّة بالتوازي مع افتتاح معركة الانتخابات الإسرائيليّة، مما ساهم في توضيح الفروق السياسية والانتماءات القومية بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل. وكان لذلك أيضا إسقاطات على تعامل الأحزاب اليهوديّة والمواطنين اليهود مع المواطنين العرب وأحزابهم. علاوة على ذلك، موقف الفلسطينيين المعارض للحرب وأعمال الاحتجاج رفعت مسألة المواطنيّة «الممنوحة» للفلسطينيّين في إسرائيل ونشاط بعض الأحزاب العربيّة، إلى أولويات الحملة الانتخابية لدى بعض الأحزاب الإسرائيلية، كما سنوضّح ذلك في القسمين التاليين.

محاولة شطب أحزاب عربية قبل الانتخابات

في الرابع من كانون الثاني ٢٠٠٩، قُدّمت ثلاثة طلبات للجنة الانتخابات المركزيّة لمنع حزب التجمّع من خوض الانتخابات بحجة تماثل الحزب مع الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل: الأوّل قدّمه حزب «إسرائيل بيتنا»؛ الثاني قدّمه حزب «الاتّحاد القوميّ»؛ الثالث قدّمه مواطن عاديّ. كما قدّم حزب «الاتّحاد القوميّ» طلبًا آخر لمنع القائمة العربيّة الموحّدة من خوض الانتخابات.[٤٠]

في تاريخ ١٢/ ١/ ٢٠٠٩، قرّرت لجنة الانتخابات المركزيّة، بغالبيّة ٢٦ صوتًا من بين ٣٠، منْع التجمّع من خوض الانتخابات، وبغالبيّة ٢١ صوتًا من ٣٠، قرّرت منع القائمة العربيّة الموحّدة[٤١]، وذلك رغم أنّ نصّ القانون يبيّن أنّه لا يكفي التماثل مع الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل كي يُشطب الحزب، بل هناك حاجة لإثبات دعم مباشر لكفاح مسلح، وعلى الرغم من موقف المستشار القانونيّ للحكومة الذي قال إنّه لا يمكن منع التجمّع والموحّدة من خوض الانتخابات، وإنّ المطالَبة بالشطب «لا تتضمّن شيئًا ملموسًا وتستند إلى أدلّة ضعيفة جدًّا[٤٢]».

في أعقاب قرار المنع، التمس كلّ من التجمّع والموحّدة للمحكمة العليا بواسطة مركز «عدالة»[٤٣]. وجاء في الالتماس أنّ لجنة الانتخابات المركزيّة لم تناقش طلبات الشطب بالجِدّيّة المطلوبة، ولم تستند إلى أيّة أدلة تُذكر. وادّعى مركز «عدالة» أنّ قرار شطب أحزاب عربيّة تنادي بالمساواة التامّة وتؤيّد بمبادئ كونيّة، كان قرارا متطرّفًا ومنافيًا للمادّة ٧-أ من قانون أساس الكنيست. إذ لا يمكن أن تكون ثمّة ديمقراطيّة إذا لم تتمكّن أقلّيّة قوميّة، تشكل حوالي خمس سكّان الدولة، من التمثّل في الكنيست. كذلك يتعارض هذا القرار مع القانون الدوليّ، الذي يؤكّد، في ما يؤكّد، على حقّ الأقلّيّات القوميّة في الحصول على التمثيل المناسب في البرلمان، والتأثير على الحكم بوسائل ديمقراطيّة وتأييد مواقف تتنافى مع مواقف الأغلبيّة[٤٤].

بتاريخ ٢٠ كانون الثاني العام ٢٠٠٩، أجْرَت المحكمة العليا نقاشًا مستعجلاً بمشاركة تسعة قضاة، وفي اليوم التالي ألغت المحكمة قرار لجنة الانتخابات المركزيّة. أُتّخِذ القرار الخاصّ بحزب التجمّع بغالبيّة ثمانية قضاة ومعارضة قاضٍ واحد، أمّا القرار بخصوص الموحّدة والعربيّة للتغيير، فاتُّخِذ بإجماع القضاة التسعة[٤٥].

اشتراط المواطنة بالولاء

شكّلت معركة الانتخابات الأخيرة، بالنسبة لبعض العناصر في المجتمع الإسرائيليّ، أرضًا خصبة للهجوم على المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل. وعلى رأس هذا الهجوم، وقف عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان وحزبه، اللذان قادا حملة انتخابيّة تحت شعار «لا مواطَنة بدون ولاء[٤٦]». **يحاول ليبرمان ومجموعته صياغة نوع المواطنة الممنوحة للفلسطينيّين في إسرائيل من جديد، واشتراط ذلك بالتوقيع على وثيقة ولاء للدولة، للعَلَم، للنشيد القوميّ، لإعلان الاستقلال ولدولة إسرائيل كدولة يهوديّة صهيونيّة**[٤٧].

في مقال له نُشر على موقع الحزب، يشرح ليبرمان ما يعنيه بشعار «لا مواطنة بدون ولاء[٤٨]»، حيث يقول أنّ «حزب «إسرائيل بيتنا» سيعمل في الكنيست القادمة على تشريع قانون المواطنّة، الذي سيعيد لنا الكرامة القوميّة ويعيد لمفهوم الولاء مضمونَهُ. سيُلزِم القانون كلَّ مواطن بالتوقيع على تصريح الولاء للدولة اليهوديّة، مبادئها وقوانينها. من يرفض التوقيع سيخسر حقّه في الانتخاب والترشيح. كما سيعمل حزب «إسرائيل بيتنا» على صياغة علاقةٍ وثيقةٍ بين الخدمة العسكريّة (أو الخدمة الوطنيّة) والحقوق ومستحقّات التأمين الوطنيّ. وكلّ ذلك بروح المبدأ الواضح: الأكثر إخلاصًا سيحصل على أكثر». واستطرد ليبرمان: «وصلنا إلى وضع لم يعد لنا فيه خَيار آخر؛ فالتسامح هو انتحار. ومن يمتنع الآن عن قول الأمور الحادّة والواضحة، سيواجه في ما بعد مَخاطرَ جِسيمة. لدينا ما يكفي من المخاطر الخارجيّة، ولا

يجوز أن نواصل التلعثم والتراجع أمام المخاطر القادمة من البيت. الولاء هو لبِنةٌ مركزيّةٌ في قوّتنا، وليس لنا أن نواجه المخاطر المحدقة بنا والانتصار إلاّ به[٤٩]».

إضافة إلى مطالَبة المواطنين الفلسطينيّين بالولاء، ركّز ليبرمان هجومه على حزب التجمّع. وكتب في موقع حزبه قائلاً: «ينفي أعضاء التجمّع وقياداته الفكريّة من خلال أعمالهم، تصريحاتهم وأهدافهم، وجود إسرائيل كدولة يهوديّة وأيضًا ديمقراطيّة، كما يؤيّدون ويشجّعون الأعمال العدوانيّة ضدّ إسرائيل والإسرائيليّين[٥٠]». وبعد قرار لجنة الانتخابات المركزيّة منْع التجمّع من خوض الانتخابات، صرّح ليبرمان قائلاً إنّ هذه هي البداية فقط: «بعد القرار بمنع تنظيم التجمّع الإرهابيّ من خوض الانتخابات، انتهت المرحلة الأولى. أمّا المرحلة الثانية، فهي وضع التجمّع خارج القانون لأنّه تنظيم إرهابيّ يرمي إلى المسّ بدولة إسرائيل[٥١]».

قبل بضعة أيّام من إجراء الانتخابات، كان ليبرمان قد شارك في مؤتمر هرتسليا. حيث قال في خطابه: «التهديد الداخليّ أخطر من التهديد الخارجيّ. لم نطالب بشطب حزب التجمّع لأنّنا ضدّ اليسار أو ضدّ العرب، بل طالبنا بذلك لأنّه تنظيم إرهابيّ[٥٢]». كما اعتبر ليبرمان معركة حزبه ضدّ التجمّع جزء لا يتجزّأ من حرب إسرائيل ضدّ «محور الشرّ» الذي ينادي بالقضاء عليها[٥٣]، وتعهّد «بمعالجة» النوّاب العرب «كما فعلت إسرائيل مع قيادات حماس[٥٤]». وكما هو معروف، قامت إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية بتصفية بعض القيادات السياسيّة لحركة حماس.

جاءت نتائج انتخابات الكنيست الـ١٨ لتعزّز مكانة ليبرمان السياسيّة؛ إذ حصل حزبه على ١٥ مقعدًا، وأصبح بذلك شخصيّة ذات تأثير بالغ على الحلبة السياسيّة في إسرائيل. وقد حصلت الأحزاب اليمينيّة مجتمِعةً على ٦٥ مقعدًا. وحصل حزب كديما على ٢٨ مقعدًا. **ولا يختلف برنامج حزب كديما في ما يتعلّق بالمواطنين العرب كثيرًا عن برنامج الأحزاب اليمينيّة، بل وافق الحزب على مطلب ليبرمان «لا مواطنة بدون ولاء» خلال مفاوضات تأليف الحكومة**. وقد بلغ عدد مقاعد الأحزاب التي تريد فرض مواطَنة منقوصة على الفلسطينيّين في إسرائيل ٩٣ مقعدًا (كديما واليمين). ويدلل هذا الواقع على إجماع سياسيّ يفترض أن المواطنين الفلسطينيّين خطر على الدولة.

تحمل نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست الـ١٨، مؤشّرات مقلقة للفلسطينيّين في إسرائيل.[٥٥] ففي فترة الحملة الانتخابيّة، تحوّلت الأقليّة الفلسطينيّة إلى أحد أبرز مواضيع الحملة لدى بعض الأحزاب الصهيونيّة، ولا سيّما حزب «إسرائيل بيتنا». وقد تعالت الأصوات المطالِبة بلجم البعد القوميّ في هُويّة الفلسطينيّين وفرض قواعد السلوك السياسيّ اللبق والمقبول بواسطة القانون. تدفعنا تلك المؤشّرات ونتائج الانتخابات أن ندّعي بأنّنا في صدد الانتقال من مرحلة إلى أخرى في تعامل دولة إسرائيل مع الأقليّة الفلسطينيّة. نجح خلالها حزب «إسرائيل بيتنا» في تجنيد وتحويل الكراهية والعنصريّة الكامنة في المجتمع الإسرائيليّ تجاه الأقليّة الفلسطينيّة إلى برنامج سياسيّ، الأمر الذي لم يكن له نظير منذ أن مُنع حزب «كهانا» من خوض الانتخابات للكنيست في العام ١٩٨٨. يعمل ليبرمان، على استعمال آليّات الديمقراطيّة الإثنيّة الإسرائيليّة لسَنّ قوانين تَفرض على الفلسطينيّين التنازلَ عن هُويّتهم مقابل الحفاظ على الجنسيّة الإسرائيليّة، أي مقابل البقاء على أرضهم وفي وطنهم. ولتحقيق هذا الأمر، يقترح ليبرمان سَنّ قانون مواطَنة يقرن بين إعلان الولاء للدولة كدولة يهوديّة صهيونيّة والحصول على المواطَنة.

ولعل أهمّ اسقاطات نتائج الانتخابات، هو ما جاءت به المفاوضات لتشكيل الحكومة بعد الانتخابات، إذ بات من الواضح أنّ طرح ليبرمان يحظى بدعم الحزبين الإسرائيليّين الأساسيّين، كديما والليكود، اللذين وافقا خلال المفاوضات على مَطالبِه دون قيد أو شرط. فقد جاء في رسالة الردّ الرسميّ من قبل حزب كديما على شروط ليبرمان: مسألة المواطَنة – حقوق المواطن وواجباته:

المبدأ الذي تسير على هَدْيِه كديما هو أنّ مواطني إسرائيل مواطنون متساوون في الحقوق كأفراد. ومع ذلك، لن تُمنح الأقلّيّات القوميّة في إسرائيل –البيت القوميّ لليهود– تعبيرًا قوميًا.

أ. المواطَنة الإسرائيليّة هي حقّ يتضمّن واجبات. تؤيّد كديما المبدأ الذي ينصّ أنّ من واجب كلّ مواطن إسرائيليّ شابّ أن يخدم الدولة، وعلى الحكومة تشجيعُ مَن يؤدّي واجبَهُ ومكافأتُهُ.

ب. يعمل حزب كديما على توسيع نشاط «مديريّة الخدمة القوميّة–المدنيّة»، بناءً على مبدأ: على كلّ مواطن إسرائيليّ شابّ المساهَمةُ في الدولة وفي المجتمع اللذين يعيش فيهما، عَبْر الخدمة العسكريّة، القوميّة أو المدنيّة، التي تعترف بها الدولة.

في مقابلة مع موقع واينت (الموقع الالكتروني لجريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية)، قال الوزير حاييم رامون ردًا على الرسالة: «نحو ٩٠٪ من مواقف حزب «اسرائيل بيتنا» الواردة في الوثيقة تنسجم مع مواقفنا. كذلك ثمّة موافقة في مسألة الولاء وكلّ ما يتعلّق بالخدمة القوميّة[٥٦]. »

أمّا حزب الليكود، فقد ردّ على مَطالب حزب «اسرائيل بيتنا» أثناء المفاوضات، وقال: «في ما يتعلّق بمسألة الولاء والمواطَنة في حالة الجماهير العربيّة في إسرائيل، إنّ موقف الليكود هو أنّه على كلّ مواطن، ولا سيّما ممثّلي الجماهير، واجب الولاء لدولة إسرائيل. وعليه فقد أيّد الليكود بل وبادر إلى عدّة تعديلات قانونيّة في هذا السياق... لقد أيّدنا على نحو مثابر التوجُّهَ القائل بضرورة مكافأة مَن يؤدّون الخدمة العسكريّة والقوميّة[٥٧]. »

قد يخطئ القارئ إذا اعتقد أنّ مواقف الحزبين الإسرائيليّين الأساسيّين، تجاه المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، تختلف كبيرَ اختلافٍ عن موقف حزب «إسرائيل بيتنا» ورئيسه ليبرمان؛ إذ يمكن أن نلاحظ أنّ هذا التوجّه يشكّل إجماعًا لدى الأحزاب الصهيونيّة المركزيّة. وهنا نقرن ما بين موقف الأحزاب الإسرائيليّة من قضيّة سَنّ قانون المواطَنة مع موقف الأحزاب الإسرائيليّة من قضيّة «الدولة اليهوديّة والديمقراطيّة» وحلّ «دولتان لشعبين»، اللذين يلغيان حقوق أبناء الأقليّة الفلسطينيّة كأقليّة قوميّة في دولة إسرائيل ويتعاملان معهم بوصفهم أفرادًا. ولفهم مغزى طرح حلّ دولتين لشعبين إسرائيليًا، نعود إلى البرنامج السياسيّ لحزب كديما:[٥٨]

برنامج الحزب يعرّف مقولة أنّ إسرائيل «دولة يهوديّة وديمقراطيّة» على أنّها:

- دولة يهوديّة وبيت قوميّ للشعب اليهوديّ، وفيها حقّق الشعب اليهوديّ طموحاته لتقرير المصير بناء على ميراثه الثقافيّ والتاريخيّ.

ينبغي أن يرافق هذا الهدف سياسة فعّالة تضمن للأجيال القادمة الطابع اليهوديّ والديمقراطيّ للدولة... سيعمل حزب كديما في سبيل تعزيز الهُويّة اليهوديّة والطابع اليهوديّ للدولة. ويشمل طابع الدولة ضمان الحفاظ على أغلبيّة يهوديّة ثابتة في إسرائيل.

المواطَنة

يؤمن حزب كديما بأنّ المواطَنة الإسرائيليّة هي حقّ يتضمّن الواجبات، وأنّ على دولة إسرائيل التعبير عن هذا التوجّه.

«تستلزم مصلحة وجود إسرائيل كدولة قوميّة يهوديّة قبول مبدأ أنّ إنهاء الصراع يكون بواسطة إقامة دولتين قوميّتين على أساس الواقع الديمغرافيّ، تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام. موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينيّة مشروطة على نحو قاطع بأن تشكّل هذه الدولة حلاً قوميًا قطعيًا وشاملاً لجميع الفلسطينيّين حيثما كانوا، بما في ذلك اللاجئون».

لا يختلف موقف كديما هذا كثيرا عن برنامج حزب العمل الذي يؤيّد حلّ «دولتان لشعبين»، ويعتبره حلاً قوميًا للمواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل. وقد جاء في برنامج حزب العمل: «يعمل حزب العمل لإنهاء المفاوضات مع السلطة الفلسطينيّة في أسرع وقت، بحيث يؤدّي ذلك إلى إنهاء الصراع والتوقيع على اتّفاقيّةٍ بناءً على المبادئ التالية: دولتان لشعبين، تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام... دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهوديّ، والبيت القوميّ لجميع اليهود حيث يكونون[٥٩]. »

تشير قراءة البرامج السياسيّة للأحزاب الصهيونيّة المركزيّة إلى أنّ اقتراح ليبرمان حول سَنّ قانون يقرن منْح المواطَنة بالولاء، والحفاظ على دولة إسرائيل كدولة يهوديّة، هو أمر مقبول بصورة علنيّة لدى البعض، وضمنيًا لدى البعض الآخر. تلك البرامج تفسّر -إلى مدى بعيد- موافقة حزبَي الليكود وكديما على شروط ليبرمان لسَنّ قانون المواطَنة خلال المفاوضات لإقامة حكومة بعد الانتخابات. وتتّفق الأحزاب الإسرائيليّة الأساسيّة على قضيّة الحفاظ على الطابع اليهوديّ للدولة، من حيث ضمان أغلبيّة يهوديّة في دولة إسرائيل، وتوافق مبدئيا على ربط المواطَنة بقسَم الولاء للدولة وتغيير قانون المواطَنة ليلائم هذا التوجُّهَ. أمّا الشعار «دولتان لشعبين»، فهو مقبول بصورة علنيّة على حزبَيْ كديما والعمل، وضمنيًا على حزب «اسرائيل بيتنا» الذي يطلب أن يقترن هذا الحلّ بتبادل مناطق أو تبادل سكّان بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة. أمّا في حزب الليكود، فلا ذِكْرَ لهذا الحلّ في البرنامج السياسيّ.[٦٠]

يشكل الخطاب الإسرائيليّ الجديد ضدّ الأقليّة الفلسطينيّة، والذي بلغ ذروته في حزب «اسرائيل بيتنا»، تراكما لما حدث خلال العَقدين الأخيرين من تطوّر وتدهور علاقات الأغلبيّة والأقليّة في إسرائيل، من جهة، وتزايد قبول طروحات أحزاب اليمين في ما يتعلّق بالتعامل مع القضيّة الفلسطينيّة وطابع دولة إسرائيل؛ بل إنّ ثمّة مَن ادّعى أنّ هذه التحوّلات تشير إلى تنامي أيديولوجيا «محافظين جدد» في إسرائيل، إلى جانب قبول الحلول المطروحة للتخلّي عن المناطق الفلسطينيّة المحتلّة ذات الكثافة السكّانيّة العالية، والتشديد على الطابع الإثنيّ اليهوديّ لدولة إسرائيل والسياسات الاقتصاديّة.[٦١]

الفلسطينيون في إسرائيل وانتخابات الكنيست

جرت الانتخابات للكنيست الثامن عشر بتاريخ ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩. وقد شاركت في تلك الانتخابات ثلاث قوائم عربية أساسية. وهي قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (تشمل الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، والقائمة العربية الموحدة (وهي ائتلاف بين الحركة الإسلامية الشق الجنوبي والحزب العربي الديمقراطي والحركة العربية للتغيير)،

والتجمع الوطني الديمقراطي (انضم إلى الحزب عضو الكنيست عباس زكور، والذي كان في الكنيست السابع عشر ضمن الحركة الإسلامية الشق الجنوبي).

على غرار انتخابات الكنيست في السنوات العشر الأخيرة، برز في هذه الانتخابات أيضا، عدم خوض الأحزاب العربية الانتخابات بقائمة واحدة؛ **وانخفاض عام في نسبة التصويت لدى الفلسطينيين؛ اقترن أيضا بانخفاض التصويت للأحزاب الصهيونية. بلغت نسبة التصويت لدى المجتمع العربي ٥٣٪ مقابل ٦٧٪ لدى المجتمع اليهودي**. وقد زادت الأحزاب العربية تمثيلها في الانتخابات الأخيرة من ١٠ مقاعد إلى ١١ مقعداً، وحصلت القائمة العربية الموحدة على ٤ مقاعد (حافظت على ٤ مقاعد)؛ والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على ٤ مقاعد (مقابل ٣ مقاعد في العام ٢٠٠٦)؛ فيما حصل التجمع الوطني الديمقراطي على ٣ مقاعد (حصل على ٣ مقاعد في العام ٢٠٠٦).

حصلت الأحزاب العربية معا على ٨٢٪ من أصوات العرب، فيما حصلت الأحزاب الصهيونية على ١٨٪ مقابل ٢٨٪ في انتخابات العام ٢٠٠٦، ويعد هذا انجازاً مهماً يحققه المجتمع العربي ويعزز التراجع المتواصل في مكانة الأحزاب الصهيونية لدى ناخبيه منذ العام ٢٠٠٣ وبالامكان ربطه بالظروف التي أحاطت انتخابات ٢٠٠٩، خاصة الحرب على غزة وإجماع الأحزاب الصهيونية على دعم هذه الحرب.

خاض التجمع الوطني الديمقراطي الانتخابات الأخيرة ولأول مرة في ظل الغياب القسري لمؤسس الحزب د. عزمي بشارة الملاحق «قضائيا» من قبل المؤسسة الإسرائيلية . ونجح التجمع بانتخاب امرأة عربية في المكان الثالث لأول مرة في تاريخ الأحزاب العربية لتصبح أول أمراة عربية تصل من خلال حزب عربي للكنيست. يرى البعض أن هذا الانتخاب كان نتاج عملية تراكمية لعمل المؤسسات النسوية وتنامي الموقع السياسي للمرأة العربية.[٦٢] لكننا لا يمكن أن نتجاهل الظروف الموضوعية لانتخابات العام ٢٠٠٩ وغياب بشارة والشعور بالقلق داخل حزب التجمع وكوادره من النجاح في الانتخابات، ومما لا شك فيه أن وقع ترشيح امرأة في المكان الثالث بقائمة التجمع كان ايجابيا من حيث تأثيره على عدد مصوتي الحزب.

حافظت القائمة العربية الموحدة على مكانها الأول من حيث عدد الأصوات والمقاعد، على الرغم من بعض الخلافات التي سادت داخل القائمة على مدار فترة الكنيست الـ ١٧ – إذ انشق عضو الكنيست عباس زكور عن القائمة كونه رفض التناوب– وعلى الرغم من بوادر خلافات على تشكيل القائمة لانتخابات الكنيست الـ ١٨ حين قرر مجلس الشورى في الحركة الإسلامية عرض المكان الخامس على عضو الكنيست طلب الصانع بدل المكان الثالث، الأمر الذي أدى إلى توتر في العلاقات بين قطبين بارزين في هذا الائتلاف، لكن سرعان ما حلت المشاكل وبهدوء دون أن تترك أثرا على الناخب أو على نتائج القائمة. واستطاعت القائمة الموحدة وبتأثر تركيبتها الثلاثية التي تجمع بين الحركة الإسلامية (الشق الجنوبي) والحركة العربية للتغير (بزعامة د. احمد طيبي) والحزب العربي (ممثلا بعضو الكنيست طلب الصانع) وتركيبتها الجغرافية أن تحافظ على عدد أعضائها في البرلمان على الرغم من انخفاض نسب التصويب لدى المجتمع العربي.

النقاش حول المشاركة أو المقاطعة

برز في الانتخابات الأخيرة النقاش حول جدوى مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات. إذ أن نسبة مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات في انخفاض مستمر منذ ٢٠٠٣. ويعزو الباحث مهند مصطفى عدم التصويت إلى عدة عوامل، منها، تعدد أشكال المقاطعة والتي تشمل المقاطعة الأيديولوجية التي تنطلق من رفض النظام السياسي القائم، والمقاطعة السياسية التي تعتمد في جوهرها على الاحتجاج، ومقاطعة يحركها الكسل السياسي وعدم الاهتمام. ويضيف مصطفى أن التيار الإسلامي غير البرلماني هو التيار المثابر والفاعل في حركة المقاطعة في هذا الانتخابات، مشيرا أن هذا التيار يعرض انتخاب لجنة المتابعة بشكل مباشر كبديل للمشاركة في الكنيست.

إلى جانب التيار الإسلامي الرافض منح شرعية للبرلمان الصهيوني.[٦٣] يرى هذا التيار، وهو متمثل بحركة أبناء البلد، أن المشاركة في الانتخابات تمنح شرعية لـ«أعلى مؤسّسة في النظام الهرميّ المؤسّساتيّ للدولة التي أقيمت على أنقاض الشعب الفلسطينيّ في جوهرها، ويرى أن الدولة تجسِّد مشروعًا استعماريّا عنصريّا إحلالياً، وتعرِّف نفسها بدولة اليهود. وعلى كلّ مَن يريد أن يدخل هذه المؤسّسة (الكنيست) عدم الإنكار العلني لتعريف الدولة كدولة يهوديّة، وأداءُ يمين الولاء لها، والالتزامُ بالحفاظ على أمنها وسلامتها، مع التسليم المسبق بعدم تحدِّي هُويّتها «كدولة اليهود». من هنا، فان مقاطعة الانتخابات وفقا لهذا التيار هي مقاطعة عقائديّة وموقف مبدئيّ تجاه دخول البرلمان الصهيونيّ.

ويرى هذا التيار أن المشاركة في الانتخابات للبرلمان الصهيونيّ تأتي استكمالاً لعمليّة الأسرلة والاندماج في المجتمع الإسرائيليّ ومؤسّساته، وهي سياسة منهَجية موجَّهة ضدّ فلسطينيّي ١٩٤٨، في سبيل القضاء على الهُويّة القوميّة والانتماء الوطنيّ والنضاليّ.

في المقابل يرى مؤيدو المشاركة في التصويت أن هناك فوائد عديدة من خوض انتخابات الكنيست، منها السياسية ومنها العينية الخدماتية، ويضيفون أن عدم المشاركة سوف يترك فراغ سياسياً ستملؤه دون شك الأحزاب الصهيونية.[٦٤] ويرى البعض إن المشاركة أو المقاطعة هما ليست أهدافاً بحد ذاتهما، إنما يجب اختيار الوسيلة الأنسب لخدمة أهداف الفلسطينيين في إسرائيل.[٦٥]

إجمال

يعكس الخطاب الإسرائيلي السياسي الذي ترافق مع الحملة الانتخابية ومحاولات التضييق القانونية والاعتداءات والمضايقات التي يتعرض لها أبناء الأقلية الفلسطينية وقادتهم من جهة، ورفع سقف المطالب السياسية للعرب في إسرائيل من جهة أخرى، أن العلاقات بين الدولة وأبناء الأقلية الفلسطينية تسير في اتجاه تصادمي.

وكما يبدو فان الحكومة الإسرائيلية الحالية ستعمل بجدية على مطالبة الفلسطينيين في إسرائيل بحسم قضية المواطنة وربطها ب «الولاء للدولة» والتأكيد على أن الحل هو إقامة دولتين، واحدة فلسطينية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ والثانية دولة يهودية بصيغتها الحالية. وفي حال رفض العرب في إسرائيل قبول هذا فمن المتوقع أن تزداد الأصوات

الإسرائيلية التي تطالب بتبادل أراض وسكان مع السلطة الفلسطينية، حيث من المتوقع أن يكون لهذه المطالب شرعية لا باس بها داخل المجتمع اليهودي والأحزاب اليهودية.

بالمقابل لا يبدو المجتمع الفلسطيني، وممثلوه من أحزاب وقيادات مستعدا لمواجهة هذا التحدي. فهم لا يملكون الأدوات الاقتصادية لمقاومة الاملاءات الإسرائيلية، ولا التنظيم السياسي القومي الجامع. من هنا أضحى موضوع إعادة بناء لجنة المتابعة للجماهير العربية في إسرائيل وانتخابها بشكل مباشر من قبل المواطنين شأن ملح، بل واجب وطني. بالإضافة إلى الحاجة الملحة لتطوير الاقتصاد العربي وبناء جسور تواصل مع بقية الشعب الفلسطيني والعالم العربي، تساهم، فيما تساهم، في صمود الفلسطينيين في إسرائيل.

استنادا إلى طرح حزب «اسرائيل بيتنا» الذي يزج الفلسطينيين في إسرائيل ليعودوا كمركب أساسي من القضية الفلسطينية العامة، واستنادا إلى قبول هذا الطرح من قبل الأحزاب الصهيونية الأساسية، وقراءة التحولات داخل المجتمع اليهودي وتنامي الكراهية والعداء تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، يمكننا التكهن أن الفلسطينيين في إسرائيل سوف يتحولون في السنوات القريبة إلى جزء مهم ومركزي من الحلول المطروحة لإنهاء القضية الفلسطينية، ولن يبقوا بمثابة جزء من الشعب الفلسطيني، خاصة في حال انهيار حل الدولتين.

هوامش

[١] على سبيل المثال أعلن يوفال ديسكين رئيس «الشاباك- المخابرات الداخلية في لقاء سري مع رئيس الوزراء السابق ايهود اولمرت، أن العرب في إسرائيل باتوا يشكلوا خطرا على دولة إسرائيل ويجب التعامل معهم من هذا المنظار؟ راجعوا: اسعد غانم وامطانس شحادة ٢٠٠٧، «الفلسطينيون في إسرائيل»، تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٦، انطون شلحت ٢٠٠٨، «الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٧» في تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٧.

[٢] للتوسع راجع: سلطاني نمر ٢٠٠٣؛ ٢٠٠٤؛ ٢٠٠٥. امطانس شحادة ٢٠٠٦.

[٣] للتوسع راجع: انطون شلحت ٢٠٠٨، «مشهد الفلسطينيين في إسرائيل»، تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٧.

[٤] راجع انطون شلحت ٢٠٠٨، الفلسطينيون في إسرائيل، تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٧. وأيضا، اسعد غانم وامطانس شحادة ٢٠٠٧، .

[٥] المعطيات الرقمية في هذا الفصل مأخوذة عن كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل ٢٠٠٧، وتستثني سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان. انظر الملخص التنفيذي ملاحظة رقم ٢.

[٦] قَدَّمَ اقتراحَ القانون في الكنيست العاشرة، بتاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧، عضوُ الكنيست غلعاد أردان (الليكود): ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٧: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/1708.rtf

للاطّلاع على نصّ القانون، انظر موقع الكنيست: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/3/175_3_8.rtf

[٧] المصدر السابق.

[٨] يُظهر استطلاع الرأي الذي أُجْرِيَ بعد الحرب موقف الجماهير العربيّة من دوافع الحرب ونتائجها، الذي يتناقض مع موقف الإجماع اليهوديّ الصهيونيّ. للاطّلاع على نتائجَ الاستطلاع، انظروا: http://www.mada-research.org/arabic/sru/press_release/lebwar2.shtml

[٩] للاطّلاع على اقتراح القانون وملحق الشرح، انظروا: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/1708.rtf

[١٠] للاطّلاع على القانون، انظر: امطانس شحادة: **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة**، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ٢٤.

[١١] «عدالة: تمديد فترة سَرَيان قانون المواطَنة حلقة جديدة في سياسة الفصل العنصريّ على أساس قوميّ»، **مجلّة عدالة الإلكترونيّة**، العدد ٥٠، حزيران ٢٠٠٨. للمزيد من المعلومات حول تعديل القانون، انظر: نمر سلطاني، **مواطنون بلا مواطَنة**، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٣؛ نمر سلطاني: **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة ٢٠٠٣**، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٤، ص ص: ١٩-٢٢؛ امطانس شحادة: **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة ٢٠٠٥**، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ص: ٢١-٢٩.

[١٢] المصدر السابق.

[١٣] امطانس شحادة: **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة ٢٠٠٥**، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ص: ٢١-٢٧.

[١٤] وقد عَرض تعديلَ القانون على الكنيست، بتاريخ ١٦,٦,٢٠٠٧، كلٌّ من أعضاء الكنيست أسترينه ترتمان («إسرائيل بيتنا»)، وزبولون أورليف («الاتّحاد القوميّ-المفدال»)، إلحنان جليزر («حزب المتقاعدين»)، وغيرهم. للاطّلاع على نصّ القانون، انظر: http://www.knesset.gov.il/privatelaw/data/17/3/231_3_3.rtf.

[١٥] انظر: امطانس شحادة: **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة ٢٠٠٥**، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ٥٠.

[١٦] **موقع هآرتس**، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٨.

[١٧] للاطّلاع على المزيد، انظر: امطانس شحادة، ٢٠٠٦؛ وكذلك انظر تقرير مركز مساواة: www.mossawacenter.org/files/files/File/051001.pdf

[١٨] موقع صحيفة معاريف NRG، ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٨.

[١٩] كما هو معروف، تحظر الديانة اليهوديّة قيادةَ السيّارات في يوم الغفران، أمّا القانون الإسرائيليّ، فليس ثمّة فيه ما يمنع قيادة السيّارات في هذا اليوم، ولا يحظر القانونُ إلاّ فتْحَ أماكن العمل والملاهي.

[٢٠] موقع عرب ٤٨، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٨؛ جاكي خوري: «توفيق الجمل: أحداث عكّا ما كانت إلاّ لأنّنا عرب». **هآرتس**، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٨؛ أحيه رابد ويهونتان فيبر: «أعمال شغب بين يهود وعرب في عكّا». **موقع يديعوت أحرونوت**، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٨.

[٢١] انظر الهامش «٤٤».

[٢٢] انظر تقرير اللجنة من أجل عكّا، «**تسلسل الأحداث**» ٢٠٠٨.

[٢٣] مقابلة مع قائد شرطة منطقة الشمال نُشرت في **موقع يديعوت أحرونوت**، ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٨.

[٢٤] فادي عيادات ويوآف شطيرن: «رئيس بلديّة عكّا: عكّا كانت لنا وستبقى لنا إلى ابد الآبدين». **هآرتس**، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٨.

[٢٥] **موقع عرب ٤٨**، ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٨.

[٢٦] **موقع عرب ٤٨**، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٨.

[٢٧] **موقع هآرتس وموقع يديعوت أحرونوت**، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٨.

[٢٨] **موقع عرب ٤٨ وموقع العرب**، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٩

[٢٩] إفراييم ياعر وتمار هرمان، مقياس الحرب والسلم – كانون الأوّل ٢٠٠٨. مركز تامي شطاينمتس لدراسة السلم في جامعة تل أبيب.

[٣٠] على سبيل المثال لا الحصر

[٣١] شلومو تسيدق: «أيّام الحسم لعرب إسرائيل». **هآرتس**، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨.

[٣٢] الخطاب في جلسة الكنيست يوم ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨. للاطّلاع على الخطاب الكامل بالعبريّة:
http://www.knesset.gov.il/plenum/data/07311508.doc#_Toc218343695

[٣٣] المصدر السابق.

[٣٤] المصدر السابق.

[٣٥] شنان ستريت: «كلّ الاحترام للشرطة». **يديعوت أحرونوت**، ٤/ ١/ ٢٠٠٩

[٣٦] موقع عرب ٤٨، ٦/ ١/ ٢٠٠٩. جاكي خوري: «عمليّة «رصاص مصبوب»: شجارات عنيفة بين الطلاّب العرب واليهود في جامعتَي القدس وحيفا». **هآرتس**، ٦/ ١/ ٢٠٠٩

[٣٧] **موقع الجبهة الديمقراطيّة**، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٨

[٣٨] **موقع عرب ٤٨**، ١/ ١/ ٢٠٠٩

[٣٩] يوآف شطيرن، يهونتان ليس وعوفرة إيدلمان: «أكثر من ٧٠٠ عربيّ اعتُقلوا في إسرائيل منذ بدء عمليّة غزّة». هآرتس، ١٨/ ١/ ٢٠٠٩

[٤٠] بناء على هذا البند، يحقّ للجنة الانتخابات منع مرشّحين أو قوائم من خوض الانتخابات إذا تضمّنت أهدافهم أو أعمالهم: (١) نفي وجود إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة؛ (٢) التحريض العنصريّ؛ (٣) تأييد النضال المسلّح ضدّ إسرائيل من قبل دولة عدوّ أو تنظيم إرهابيّ. للمزيد حول هذا الموضوع، راجعوا: نمر سلطاني: مواطنون بدون مواطنة، مدى الكرمل، حيفا، ٢٠٠٣، ص- ص ١٩-٢٥.

[٤١] شاحر إيلان وروني زينغر-حيروت: «منع قائمتَي التجمّع والموحّدة من خوض الانتخابات». **هآرتس**، ١٣/ ١/ ٢٠٠٩.

[٤٢] تومر زرحين: «مزوز: ليس ثمّة إمكانيّة لمنع التجمّع والموحّدة من خوض الانتخابات». **هآرتس**، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٩.

[٤٣] قُدّم بتاريخ ١٨/ ١/ ٢٠٠٩.

[٤٤] مركز عدالة، **بيان صحفيّ** من تاريخ ٢١/ ١/ ٢٠٠٩.

[٤٥] أبيعاد جليكمان: «العليا قرّرت: التجمّع والموحّدة ستشاركان في الانتخابات».

[٤٦] موقع حزب إسرائيل بيتنا.

[٤٧] المصدر السابق.

[٤٨] «لا مواطنة بدون ولاء»، مقال بقلم أفيغدور ليبرمان.

[٤٩] المصدر السابق.

[٥٠] موقع حزب إسرائيل بيتنا. www.beytenu.org.il

[٥١] ليبرمان: «**المرحلة القادمة – وضع التجمّع خارج القانون**»، ١٢/ ١/ ٢٠٠٩. موقع إسرائيل بيتنا.

[٥٢] أفيغدور ليبرمان في مؤتمر هرتسليا: «**كفى للرسائل الازدواجيّة**». (بالعبريّة)

[٥٣] أفيغدور ليبرمان، محاضرة في المدرسة التحضيريّة ما قبل الخدمة العسكريّة في مستوطنة عالي: «معركة إسرائيل بيتنا ضدّ «بلد» هي جزء لا يتجزّأ من صراع إسرائيل ضدّ محور الشرّ». في: موقع إسرائيل بيتنا.

[٥٤] أفيغدور ليبرمان: لنعالج النوّاب العرب كما نفعل مع حماس. **موقع بوليطيكو**، ٧/ ١/ ٢٠٠٩. (بالعبريّة)

[٥٥] للتوسع راجع مقالة موسعة في هذا الشأن، امطانس شحادة ومهند مصطفى، مجلة «جدل» الالكترونية، الصادرة عن مركز مدى الكرمل، عدد ٢ آذار ٢٠٠٩.

[٥٦] **أتاليا شومفلبي، «كديما لليبرمان: نتّفق معك بنسبة ٩٠٪»، ١٦,٢,٢٠٠٩، موقع يديعوت أحرونوت.**

[٥٧] أمنون مرندا، «الليكود لليبرمان: نتّفق معك، المطلوب هو واجب الولاء»، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٩، موقع يديعوت أحرونوت.

٥٨ للاطّلاع على البرنامج السياسيّ لحزب كديما : http://www.kadima.org.il/main.php?topic=about

٥٩ للاطّلاع على البرنامج السياسيّ لحزب العمل : http://www.archavoda.org.il/avodaarch/Home/Main.asp

٦٠ للاطّلاع على برنامج على برنامج حزب الليكود :
http://politic.co.il/the-likud-party/likud-party-manifesto/1051-likud-manefisto.html

61 Ben-Porat, Guy, and Yuval Fany. 2007. "Israeli Neo-Conservatism: Rise and Fall." *Israel Studies Forum22* (1): 3-25.

٦٢ اريج صباغ-خوري ٢٠٠٩ . «المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يحقق نتيجتين مهمتين»، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٣ .

٦٣ سلمى واكيم ٢٠٠٩ . «لماذا نقاطع؟»، مجلة جدل، العدد الثاني آذار ٢٠٠٩ .
http://www.mada-research.org/arabic/publications/PDF/Jadal_Mar09_Arabic.pdf

٦٤ ايمن عودة ٢٠٠٩ . «حول مشاركة المواطنين العرب في الانتخابات البرلمانية» مجلة جدل، عدد ٢ آذار ٢٠٠٩ .

٦٥ نمر سلطاني ٢٠٠٩ . «ما بين التصويت والمقاطعة هناك طريق ثالث»، مجلة جدل، عدد ٢ آذار ٢٠٠٩ .